

اقتصاد

رضوان عقيل

الإتحاد العمالي العام: 225 ألفاً
صُرفوا من القطاع الخاص

يقدر الإتحاد العمالي العام عدد المصروفين من أعمالهم في الشركات والقطاع الخاص في الأشهر الأخيرة بـ 225 ألف شخص من جراء الأزمة المعيشية، وهو يتلقى يوميا سيلاً من الشكاوى والمطالبات على الرغم من الجهود التي تبذلها وزارة العمل في هذا الشأن

لا يخفي الإتحاد العمالي العام انه مع نبض الشارع والصرخات التي تصدر من حناجر المتظاهرين في ساحات العاصمة والمناطق، وانه يؤيد مطالبهم ولا يرضى السكوت عنها امام وزارة العمل والجهات المعنية، في ظل كابوس اقتصادي واجتماعي يقلق العاملين في هذه القطاعات، مع ارتفاع منسوب اعداد البطالة في البلد واقفال المئات من الشركات والمؤسسات التي تفاقمت ازماتها اكثر بعد جائحة كورونا التي ساهمت في تناقص عجلة الانتاج في الزراعة والصناعة، فضلا عن انعكاساتها السلبية على المؤسسات السياحية وقطاعات اخرى.

المثال، الذي يشغل نحو 50 الف شخص، وصل اليوم الى رقم صفر. كيف يتلقى الإتحاد كل هذه الضغوط وماذا يفعل حيالها؟ يتلقى الإتحاد يوميا الشكاوى التي تقوم بارسالها الى وزارة العمل ونتابع معالجة وضعها. نقوم عادة بوساطة بين العمال وارباب العمل وفق قانون وزارة العمل التي نحصل على تجاوب منها. ثمة مجموعة من الشركات والمؤسسات الخاصة قدمت الحقوق المطلوبة للعمال او تركت جزءاً من رواتبهم الشهرية، اضافة الى استمرار تسجيلهم في الضمان. في المقابل، هناك ارباب العمل تذرعوا بالتعثر الاقتصادي وطلبوا من عمالهم التوجه الى مجالس العمل التحكيمية.

ويضم كادرها مجموعة من الموظفين الممتازين جدا، بدءاً من المديرية العامة للوزارة بالتكليف مارلين عطا الله والسيدة ايمان خزعل. لا بد من الاشارة ايضاً الى تجاوب الوزيرة لميا الدويهي وعملها ممتاز. تعاوننا معه في اكثر من مشروع، مثل استبدال العمالة الاجنبية بيد عاملة لبنانية. وتقوم وزارة العمل بالدور المطلوب منها على الرغم من كل هذه التحديات.

كيف تلقيتم الخطة الاقتصادية التي وضعتها الحكومة وتناولت الوضع الزراعي؟ لا تكمن المشكلة في وضع الخطط بل في عملية تنفيذها. تناولت خطة ماكينزي كل هذه الامور، كذلك مؤتمر سيدر الذي تحدث عن كيفية النهوض بالزراعة.

الم تلاحظ قفزة نوعية في القطاع الزراعي؟ اطلعنا على برنامج وزارة الزراعة الذي وضعه الوزير عباس مرتضى. هناك قفزة شعبية فعلا عند المواطنين الذين عمدوا في الفترة الاخيرة الى الزراعة امام منازلهم وعلى شرفاتهم. هنا نطرح سؤالاً: اين السياسة الزراعية الوطنية العليا؟ لا نستطيع تشغيل هذا القطاع بينما موازنة وزارة الزراعة متواضعة، ويتم الاعتماد على مشاريع من منظمة الفاو فقط او الاتحاد الاوروبي. لا يمكن الاتكال على العطاءات من الخارج. على الرغم من كل جهود الوزارة، نقول ان الخطة الخمسية مهمة لكن يجب اولا انقاذ المزارع المريض وغير القادر على العمل باطمئنان في هذا القطاع.

كيف تصف احوال القطاع الصناعي؟
التقينا وزير الصناعة عماد حب الله اكثر من

ما هو مصير العمال المصروفين؟
يفاقم صرف هؤلاء العمال الازمة الموجودة في البلد، بحيث سيتحولون الى قنابل موقوتة في ظل عدم توافر الاستقرار الاجتماعي. مع الاشارة الى ان جزءاً من عدم الاستقرار الامني يتأتى من الخلل الاجتماعي. في النهاية تخلص الامور الى القول لهؤلاء "دبروا حالكم"، لاسيما في ظل عدم وجود فرص عمل وانعدام الاستثمارات والقطاعات التشغيلية، خصوصا بعد تعطل مساحات كبيرة في الزراعة والصناعة. لا وجود لسياسات زراعية وطنية عليا، لذا لا بد من توفر مشاريع حماية لهذا القطاع، اضافة الى دعم الصناعة.

كيف ردت وزارة العمل؟
تتعاطى الوزارة مع هذا الملف بنزاهة كاملة



رئيس الإتحاد العمالي العام بالانابة حسن فقيه.

توفير نصف التعويض باليرة والنصف الاخر بالدولار. من غير المقبول او المسموح تضييع جنى العمر للذين يحالون على التقاعد. لا ننسى ان بموجب القانون يجب ان يكون لدى الضمان استثمارات ولا نضع كل هذه الملاحظات على هذه المؤسسة لأن الحكومات المتعاقبة تأمرت على الضمان وكانت تريد ضرب هذه المؤسسة لمصلحة شركات التأمين الخاصة.

هل هناك خوف على اموال الموظفين الموجودة لدى الضمان؟
في الوقت الحالي لا يوجد هذا الخوف، مع الاشارة الى ان المستفيدين يحصلون على تعويضاتهم باليرة اللبنانية التي فقدت 60 في المئة من قيمتها الشرائية.

لماذا اعتزتم على طرح الصندوق السيادي الذي يعمل عليه البعض للخروج من نفق هذه الازمات؟

لم يوافق الإتحاد العمالي على هذا الصندوق لا من قريب ولا من بعيد، لانه يستهدف السيطرة على الاملاك العامة التي تعود الى كل الشعب اللبناني وتخص الاجيال المقبلة. نحن نخشى ان تصبح هذه الممتلكات في ايدي كبار الاقتصاديين والمصارف. اعترضا بشدة على طرح رئيس جمعية المصارف سليم صفي

الذي يعمل على انشاء مثل هذا الصندوق ويسوق له. على سبيل المثال، في حال انشاء هذا الصندوق ستصبح كل ممتلكات سكك الحديد فيه، ما يعني خسارة المواطنين كتلة مالية كبيرة. لماذا لا يتم تسيير القطار بدل السيطرة على هذا الحقل، خصوصا وان المواطنين يعانون مشكلة كبيرة في النقل، وهي احدى المعوقات الاساسية في السياحة والبيئة. ليذهب المعنيون الى تسيير القطار في البلد بالتعاون مع شركة صينية على سبيل المثال، على طريقة BOT. سننتدى لهذا الصندوق لان من غير المنطق جعله يسيطر على مؤسسات رابحة مثل الريجي التي ترتبط بمعيشة عشرات الالوف من العمال والمزارعين والتجار. كما نكرر اننا ضد رهن املاك الدولة وبيعها على شكل اسهم.

هل لديك اي خوف على اموال المضمونين ومستحقاتهم؟
بالطبع نخاف عليها. كنا نأمل من المعنيين لاسيما من وزراء العمل الذين تعاقبوا على هذه الوزارة في ان يطبقوا قوانين الضمان والتي تقضي بأن يكون لديهم سلة من العملات الاجنبية المتنوعة بغية الحفاظ على اموال الموظفين وتعويضاتهم. يجب ان يحصل الشخص عليها في نهاية تعويضه والرقم الذي يستحقه على سعر الدولار بـ 1500 ليرة. لا بد من وجود حلول مثل

مرة، ونجتمع في شكل مستمر مع رئيس جمعية الصناعيين فادي الجميل، حيث نشدد على دعم الصناعات الوطنية لانها قطاعات تشغيلية تعزز الاقتصاد وتحافظ على النقد وتأتي بالدولارات الى البلد.

اين اصبح صندوق البطالة لمساعدة العاطلين عن العمل؟
عملنا على تنفيذ هذا المشروع الموجود في مختلف بلدان العالم بهدف توفير ملاءة مالية على شكل ثلاثي تتأمن اشتراكاته من الدولة وارباب العمل والعمال، بهدف امتصاص هذه الازمة، علما اننا وضعنا خطة لهذا الصندوق. ثمة تجارب موجودة في اكثر من بلد، لاسيما في البلدان الاوروبية، وهو ليس اختراعاً جديداً اذ اعتمدته اكثر من حكومة في امتصاص الآثار الاخيرة لجائحة كورونا بعد ارتفاع حالات الصرف من العمل. ليس مستحيلاً ان نتوصل الى انشاء مثل هذا الصندوق في لبنان، فقد سبق ان طرحنا هذا الموضوع على الوزيرة الدويهي فرحبت بالفكرة. تلقينا ترحيباً ايضاً من منظمة العمل الدولية التي طرحت المشروع مع المدير العام للضمان الاجتماعي محمد كركي. في

المناسبة كان على الضمان ان يتنبه، اضافة الى وزراء العمل السابقين ومجلس ادارة الضمان الاجتماعي، الى مواجهة ازمات مماثلة مثل سعر الصرف وانهيار العملة الوطنية.

المناسبة كان على الضمان ان يتنبه، اضافة الى وزراء العمل السابقين ومجلس ادارة الضمان الاجتماعي، الى مواجهة ازمات مماثلة مثل سعر الصرف وانهيار العملة الوطنية.

اقتصاد



العاطلون عن العمل قنابل موقوتة.

■ الا تخشون من سير القوى السياسية في طرح هذا الصندوق؟
□ سنواجه هذا المشروع. لن نقبل بيع ممتلكات الشعب اللبناني، ولن نؤيد رهن جيل الاحفاد. لا نعرف على اي اساس يتم طرح مثل هذا الموضوع، ولن نقبل بالانتقال من مشكلة قائمة الى اخرى تكون لمصلحة المصارف على حساب المواطنين. في كل بلدان العالم هناك مؤسسات مالية نزيهة تقوم بدور الوسيط، لكن من المؤسف ان لبنان يضم مرايين رديئين.

■ الحكومة لم تدع الاتحاد العمالي الى المشاركة في مناقشة الخطة الاقتصادية.
■ هل تخشون من سيطرة المصارف على الصندوق السيادي المطروح؟
□ بالتأكيد، نخشى جمعية المصارف التي تملك ادوات عدة ووسائل ضغط. ثمة من يمثلها في الحكومة ويعمل على تنفيذ سياساتها.

50 اتحاداً ونقابة

تضم اسرة الاتحاد العمالي العام 50 اتحاداً ونقابة، ويبلغ عدد المنضوين في صفوفها نحو 7 في المئة فقط من العمال الذين يواظبون على تسديد اشتراكاتهم السنوية. تدافع المؤسسة عن حقوق كل هذه القطاعات، علماً ان الانتساب ملزم للعاملين في المرفأ ومؤسسة كهرباء لبنان والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والاتصالات في القطاع الزراعي.

■ هل جرت محاولات مع الاتحاد لادخاله ضمن هذا الصندوق؟
□ موقفنا كان واضحاً في هذا الخصوص وعلناه صراحة. وجهنا مراسلة الى صندوق النقد الدولي وتعاوننا مع رئيس تجمع رجال وسيدات الاعمال اللبنانيين في العالم فؤاد زمكحل، واعترضنا على تغييب الحكومة لنا. للمرة الاولى نقوم بمخاطبة صندوق النقد حيث طلبنا من ادارته اشراكنا في اي مشروع سيتم البت به مع الدولة اللبنانية لكي يحظى بموافقة الاتحاد العمالي والوقوف عند مطالبه. راسلنا في هذا الخصوص ايضا الاتحاد العمالي الدولي. لا بد من الاشارة الى ان

■ ثمة اتهامات توجه الى الاتحاد العمالي مفادها انكم تعملون على تنفيذ سياسات الدولة من دون الرجوع الى الشارع؟
□ هذا الكلام غير صحيح. هناك العديد من الجمعيات والاشخاص الذين يشاركون في هذا الحراك، يتصلون بقيادة الاتحادات ويحييون مواقفها. قد نختلف على الليات وطريقة التعبير مع بعض المكونات الموجودة في الحراك، لكننا نتفق مع الكثير من المطالب المحقة للناس الذين نزلوا الى الشارع وهم يريدون افعالا توفر ادارة شفافة للامور وقضاء مستقلاً، وان يقبع اللصوص والسارقون خلف قضبان السجن، وان تفتح الملفات الى نهاياتها حتى لو طاولت وجوها وزارية.

■ هل انتم على تواصل مع الاتحادات والمنظمات العمالية الدولية؟
□ هذه الاتحادات والمنظمات لا تقدم لنا شيئاً بسبب الازمة العالمية الموجودة سوى استشارات فنية ودورات تدريبية. افاد تقرير لمنظمة العمل الدولية ان جائحة كورونا ستؤثر على اكثر مليار انسان في العالم.



تجديد الباسبور البيومترى تجديد الإقامة للعمال الأجانب تجديد الإقامة المؤقتة للرعيا السوريين لا تشمل إقامات المجاملة

شراكة لخدمة المواطن

